

حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة

دراسة تحليلية
في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني

عبد القادر بشير حوبه
أستاذ القانون الدولي الإنساني
معهد العلوم القانونية والإدارية
المركز الجامعي بالوادي - الجزائر

STOP
KILLING
JOURNALIST



الفهرس

المخلص.....	15
المقدمة.....	17
المبحث التمهيدي: مفهوم الصحفيين ووسائل الإعلام وتطور حمايتهم.....	23
المطلب الأول: مفهوم الصحفيين ووسائل الإعلام.....	23
المطلب الثاني: تطور حماية الصحفيين ووسائل الإعلام.....	27

الفصل الأول

الوضع القانوني الدولي للصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة

المبحث الأول: الوضع القانوني للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.....	40
المطلب الأول: وضع الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة الدولية.....	40
الفرع الأول: منح الحماية للصحفيين المعتمدين (المراسلون الحرييون).....	42
الفرع الثاني: منح الحماية للصحفيين المعتمدين وغير المعتمدين بموجب المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.....	66
المطلب الثاني: وضع الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.....	99

الفرع الأول: حماية الصحفيين في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949	101
الفرع الثاني: حماية الصحفيين في البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977	105
الفرع الثالث: حماية الصحفيين أثناء الاضطرابات والتوترات الداخلية	108
المبحث الثاني: الوضع القانوني لوسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة	112
المطلب الأول: وضع وسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة الدولية	112
الفرع الأول: انطباق الحماية العامة للأعيان المدنية على وسائل الإعلام (التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية)	113
الفرع الثاني: التزامات واحتياطات الهجوم	123
المطلب الثاني: وضع وسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية	127
الفرع الأول: انعدام النص على الحماية العامة للأعيان المدنية في البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977	127
الفرع الثاني: امتداد الحماية العامة للأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية	128
المطلب الثالث: دور وسائل إعلام الكراهية في مناطق النزاع المسلح	130

الفرع الأول: دور وسائل إعلام الكراهية في يوغسلافيا السابقة	134
الفرع الثاني: دور وسائل إعلام الكراهية في النزاع الرواندي	136

الفصل الثاني

الضمانات الوطنية والدولية لحماية الصحفيين ووسائل الإعلام

أثناء النزاعات المسلحة

المبحث الأول: ضمانات التطبيق الوطنية	144
المطلب الأول: الانضمام والالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة	144
الفرع الأول: الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة	144
الفرع الثاني: التزام الدول باتفاقيات القانون الدولي الإنساني	151
المطلب الثاني: الموامة بين القانون الوطني والقانون الدولي الإنساني	156
الفرع الأول: العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني	157
الفرع الثاني: التعديل التشريعي لقانون الوطني	160
المطلب الثالث: النشر والتأهيل	163
الفرع الأول: نشر القانون الدولي الإنساني	164

- الفرع الثاني: التأهيل 169
- المبحث الثاني: ضمانات التطبيق الدولية..... 176
- المطلب الأول: اللجنة الدولية للصليب الأحمر..... 176
- الفرع الأول: ماهية اللجنة الدولية للصليب الأحمر..... 177
- الفرع الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني..... 181
- المطلب الثاني: المنظمات الدولية الإعلامية..... 184
- الفرع الأول: منظمة مراسلون بلا حدود..... 185
- الفرع الثاني: الفدرالية الدولية للصحفيين..... 186
- الفرع الثالث: المعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام..... 187
- المطلب الثالث: مجلس الأمن الدولي..... 188
- الفرع الأول: التعريف بمجلس الأمن الدولي..... 188
- الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة..... 189
- المطلب الرابع: اللجوء إلى القضاء الجنائي الدولي..... 192
- الفرع الأول: المحاكم الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا..... 192
- الفرع الثاني: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة..... 194

الملاحق

- ملحق رقم 1: بطاقة الهوية الخاصة بالصحفيين المكلفين بمهام مهنية خطيرة (المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977)..... 209

- ملحق رقم 2: بطاقة تحقيق الهوية لشخص مرافق للقوات المسلحة (المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 المتعلقة بأسرى الحرب)..... 211
- ملحق رقم 3: مشروع الاتفاقية الدولية لحماية الصحفيين في المهام الخطرة (مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1973)..... 212
- ملحق رقم 4: إعلان بشأن سلامة الصحفيين العاملين في مناطق النزاع المسلح والمناطق الخطرة الصادر عام 2002 (منظمة مراسلون بلا حدود)..... 218
- ملحق رقم 5: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1738 (2006) المتعلق بحماية الصحفيين في مناطق النزاع المسلح..... 223
- ملحق رقم 6: مشروع الاتفاقية الدولية لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة لعام 2007..... 227
- ملحق رقم 7: الدول المصدقة على اتفاقيات جنيف الأربعة..... 248
- ملحق رقم 8: الدول المصدقة على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977..... 258
- الخاتمة..... 271
- المراجع..... 279

المخلص

تميز في مجال القانون الدولي بين حماية الصحفي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبين حمايته في القانون الدولي الإنساني، حيث إن آليات الحماية في القانون الدولي لحقوق الإنسان تم النص عليها في كثير من الوثائق مثل الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، الاتفاقية الدولية لمنع وقمع جريمة الفصل العنصري، بينما للقانون الدولي الإنساني آليات خاصة وتحمي الصحفي طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليه الإضافيين لعام 1977.

يميز القانون الدولي الإنساني بين نوعين من الصحفيين، الأول هو المراسل الحربي الذي يتم اعتماده من طرف القوات المسلحة، وهو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949، أما النوع الثاني فهم الصحفيون الذين يقومون بمهام خطيرة في مناطق النزاع المسلح المنصوص عليهم في المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية.

إن الوضع القانوني للمراسل الحربي في حالة القبض عليه هو وضع أسير الحرب، وهو منصوص عليه في اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، بينما الوضع القانوني للصحفيين الذين يقومون بمهام مهنية خطيرة هو الوضع القانوني للمدنيين طبقاً للمادة 79.

نص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية أيضاً على حماية الأعيان المدنية، لكن لم ينص على حماية خاصة لوسائل الإعلام، وبذلك فإن هذه الأخيرة تنطبق عليها الحماية العامة للأعيان المدنية طبقاً للمادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول.

يركز القانون الدولي الإنساني على التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

في مجال النزاع المسلح غير الدولي، فإن الصحفيين يستفيدون من الحماية العامة للمدنيين طبقاً للمادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية. لم ينص البروتوكول الإضافي الثاني على الحماية العامة للأعيان المدنية، ومع ذلك، فإن وسائل الإعلام (محطة راديو، تلفزيون...) تستفيد من الحماية العامة للأعيان المدنية باعتبارها أعيان مدنية طبقاً للقانون الدولي الإنساني العرفي، وطبقاً لاتفاقيات أخرى لاحقة.

لكن هذه الحماية لا تكون لها أي فائدة، إذا لم تكن هناك أي ضمانات. إذن تطرقنا أولاً إلى الضمانات الوطنية مثل: الانضمام إلى الاتفاقيات والالتزام بها، التمسيق بين القانون الدولي الإنساني والقانون الوطني، نشر القانون الدولي الإنساني. وتطرقنا ثانياً إلى الضمانات الدولية مثل: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظمات الدولية الإعلامية، مجلس الأمن الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة.